

مستقبل مضطرب يواجه المنظمات الدولية زمن وباء كورونا

الاجتماعيين، والسعي إلى تحقيق التنمية الشاملة. ولكن كيف يمكن إعطاء تلك الجهود دفعة دبلوماسية حتى تحقق أهدافها.

طيلة عقود، وبفضل الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي، حققت البلدان تقدماً ملحوظاً في تحسين الظروف المعيشية للشعوب وبناء مجتمع أكثر عدلاً وازدهاراً داخل حدودها، فوق إحصائيات البنك الدولي، تقهقرت نسبة من يعيشون في فقر مدقع خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى 8.4 في المئة قياساً بحوالي 36 في المئة في عام 1990، وهو ما يعني أن أكثر من مليار شخص قد تحرروا من سجن الفقر المدقع.

ومع ذلك، فإنه في مواجهة التحديات المعقدة للوباء واقتصاد عالمي مترنح وغير ذلك من الأزمات مثل التغيرات المناخية، تحتاج الحكومات والمنظمات الدولية إلى فهم أفضل لحقيقة مثيرة للقلق مفادها أنه من دون استجابات سريعة ومنسقة وفعالة، فإن الحملة العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من الفقر بحلول عام 2030، ربما لا تنجح.



رياض بوعزة
كاتب وصحافي تونسي

كشفت جائحة فيروس كورونا المستجد عن ملامح مستقبل مضطرب للنظام العالمي في ظل منظمات دولية لا تزال تعمل بطرق تبدو ضعيفة وتطرح مسألة التلازم السلبي في التعامل مع الأزمات. فهل لذلك علاقة باستراتيجيات الدول التي باعتهما هذا المرض أم أن للأمر علاقة بأساليب وبرامج تلك الكيانات الدولية متعددة الجنسيات؟

على الرغم من الوظائف الحيوية، التي يفترض أن تؤديها المنظمات الدولية في ضبط التفاعلات الإقليمية وتحفيز التعاون الدولي وتنسيق الاستجابة للأزمات العابرة للحدود، إلا أن واقع مواجهتها للوباء حتى اليوم يثير الجدل حول مدى فاعليتها في إدارة المشكلات على النحو الأمثل.

ويبدو أن احقواء تأثيراتها نتيجة للهوة المتسعة بين مستوى التوقعات المرتفع لأوار هذه المنظمات من جانب الفاعلين الدوليين والواقع الفعلي لقدراتها ومواردها والصلاحيات الموكلة إليها، هو أحد العوامل الرئيسية لذلك، ولكن ذلك ليس كل شيء فهناك انتقادات أخرى تتعلق بكفاءة الإدارة وتخصيص الموارد والشفافية والمحاسبة وأدوار القيادات داخل المنظمات الدولية.

إن وجود تباين بين المسؤولين في أي منظمة دولية أو أممية من حيث الخبرات والمهارات ومستوى التأهيل وطريقة التفكير والأهداف الشخصية، وما يترتب عليه من تنافس أو تقصير، قد يؤدي إلى نتائج عكسية بحيث لا يمكن البناء والتطوير عليها لأن القناعة السائدة تقول إن "النجاح جماعي والفشل فردي".

من الواضح أن المناسبة، التي احتفلت بها الأمم المتحدة، تعطي لمحة عن ذلك، فمع حلول اليوم الدولي للقضاء على الفقر، والذي صادف السبت الماضي، اختارت له المنظمة الدولية موضوعاً بعنوان "العمل معا لتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية للجميع" يبرز أن التحدي المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية للجميع لا يزال قائماً ولم يتغير منذ سنوات.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، منحت نوبل للسلام هذا العام برنامج الأغذية العالمي هذه الجائزة بفضل جهوده في مكافحة الجوع حول العالم، وهي للمرة الثانية عشرة منذ تأسيس الأمم المتحدة في العام 1945 اختار لجنة أن تمنح جائزتها العريقة إلى مؤسسة أو شخصية مرتبطة بالمنظمة الدولية.

وكان هذا دافعا على ما يبدو من أجل رسم معالم شراكة جديدة في المستقبل بين المنظمات الدولية تقوم على أسس ومعايير مضبوطة بقوانين لأن الظروف الاقتصادية العالمية تجعل من أمر التعاون الوثيق أمراً في غاية الأهمية زمن الأوبئة.

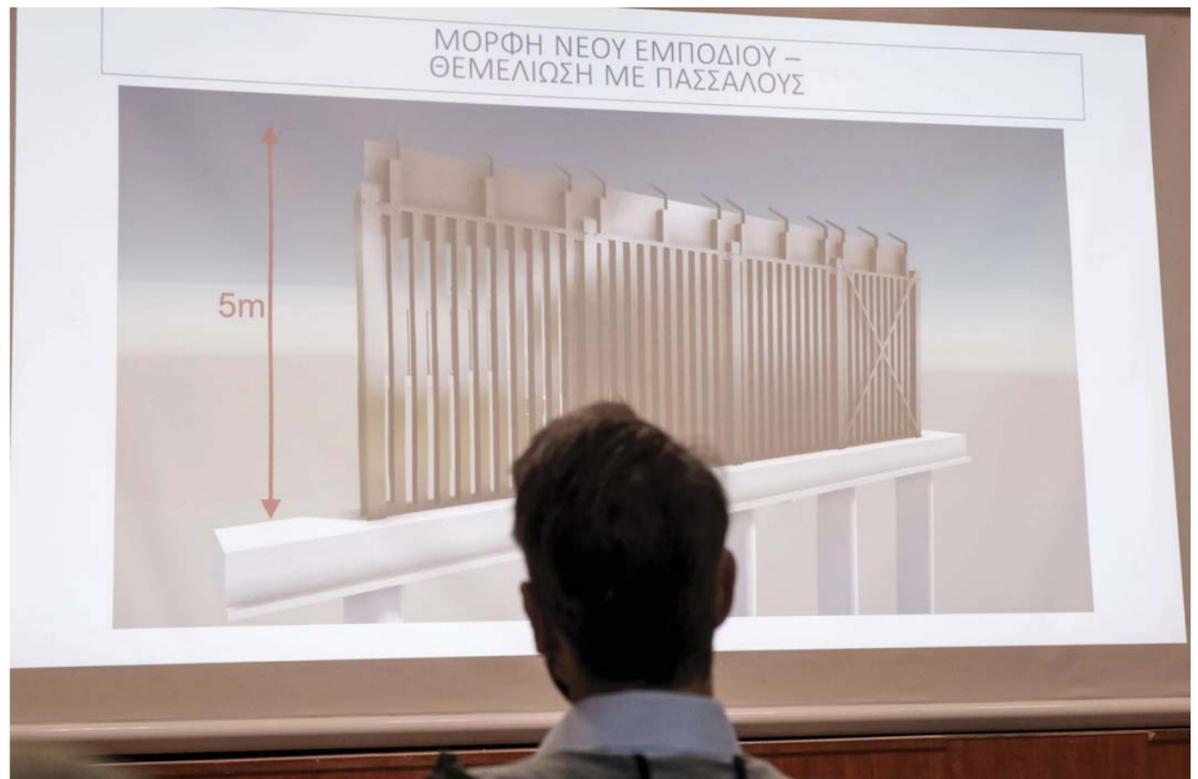
يعتبر الانتعاش للناس من براثن الفقر من بين الخطوات الأساسية والضرورية لضمان أهم حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، وتحسين المساواة والاستقرار

وكان هذا دافعا على ما يبدو من أجل رسم معالم شراكة جديدة في المستقبل بين المنظمات الدولية تقوم على أسس ومعايير مضبوطة بقوانين لأن الظروف الاقتصادية العالمية تجعل من أمر التعاون الوثيق أمراً في غاية الأهمية زمن الأوبئة.

يعتبر الانتعاش للناس من براثن الفقر من بين الخطوات الأساسية والضرورية لضمان أهم حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، وتحسين المساواة والاستقرار

أزمة اللاجئين ترسخ سياسة الجدران بين الغرب وتركيا

تحدي الحدود الإقليمية يخلق حواجز نفسية وأيديولوجية بين الطرفين



التوتر الدبلوماسي يخلق أيديولوجية الجدران الأسمتية

وفي عهد أردوغان الساعي دوما لإنارة النعرات، بانئت سياسة تركيا الجيوسياسية تصادمية ومتهورة ومغالبة في الطموح، وقد جرّها إصرارها على تحدي الحدود الإقليمية والتخلي عن الاعتراف والقوانين الدولية والتمسك بالنزعة الأحادية غير الخاضعة للرقابة، إلى الوقوع في مستنقع التوترات في مناطق متعددة من العالم.

ولم تكف أنقرة بذلك، بل ظلت تعمل على مغالبة الجهات الفاعلة غير الحكومية، لتصبح في عزلة مع جيرانها، وقد تؤدي بها إلى عزلة دبلوماسية غير مسبوقة، فضلا عن توبيخ حلفائها لها مثل الولايات المتحدة وروسيا على ما تقوم به من إثارة للقلق.

ويعتقد الكثير من المحللين أن السياسات المتهورة أدت إلى فقدان تركيا الكثير من الشركاء الاستراتيجيين، إضافة إلى تزايد خصومها الجيوسياسيين وهي تضييق اليوم أعداء جديدا كانوا إلى وقت قريب حلفاء لها، وهنا الإشارة إلى اليونان، التي تفصل بينهما حدود بطول يبلغ أكثر من مئتي كيلومتر، منها 13 كيلومترا في حدود برية، والباقي يشكلها نهر ميريج الذي ينبع من بلغاريا ويصب في بحر إيجة مرورا باليونان وتركيا.

السياسة الجيوسياسية التصادمية والمتهورة والمغالبة في الطموح ستجعل أنقرة في عزلة عاجلا أم آجلا

وقد جذب النزاع بين أذربيجان وأرمينيا في إقليم ناغورني قره باغ، تركيا، التي ألقت بثقلها السياسي والدبلوماسي وراء باكو، الدولة التي يهيم عليها الأتراك، والتي تستفيد من الطائرات دون طيار تركية الصنع في الصراع الدائر.

كما أرسلت أنقرة مرتزقة سوريين للقتال إلى الجانب الأثري لقلب الموازين ضد عدوها اللدود أرمينيا، رغم نفيها ذلك. وربما قد أثار هذا التصعيد حفيظة روسيا، فهي ليست مجرد وسيط إقليمي تقليدي قوي، ولكنها أيضا تحافظ على الاتفاقية الأمنية التي أبرمتها مع أرمينيا.

وفي العاشر من أكتوبر الجاري، توسطت روسيا في وقف إطلاق نار بضعف استمر أقل من 24 ساعة وبعد ذلك بوقت قصير، أصدرت تركيا بيانا دعت فيه أرمينيا إلى الانسحاب الكامل من قره باغ كشرط مسبق لمادثات السلام.

تحرك التوتر بين الجارين خاصة وأن قضية الهجرة لطالما كانت ورقة ابتزاز بيد أردوغان.

وفي أعقاب زيارة رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس إلى المنطقة الحدودية، السبت الماضي، بعد اختبار تركيب جزء من الجدار الجديد، قال مسؤولون في الشرطة لوكالة "أسوشيتد برس"، إن الخطط تشمل نشر كاميرات مراقبة لتغطية الحدود اليونانية التركية التي يبلغ طولها 192 كيلومترا.

وبدأت الشرطة في تجريب استخدام صفارات الإنذار المحمولة عالية الطاقة بهدف رد المهاجرين أثناء محاولتهم العبور. وقال رئيس رابطة ضباط الشرطة في منطقة الحدود اليونانية، إلياس أكديس، إن "الكاميرات ستكون موردا حيويا لبلدته القوات لمدة خمس سنوات وتعتقد أنها ستكون فعالة جدا".

ورغم انخفاض عدد المهاجرين واللاجئين الذين يسافرون من تركيا إلى اليونان بنسبة حاد في 2020 أثناء تفشي الوباء، وبعد أن أدت المواجهة الحدودية إلى تشديد إجراءات الشرطة على الحدود، اتهمت أنقرة أثينا بردّ المهاجرين الذين يصلون إلى جزرها في شرق بحر إيجة، وهي تهمة نفتها أثينا.

وتستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم، ويبلغ عددهم حوالي 4 ملايين شخص. وقدم معظمهم من سوريا، وفقا للمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويختلف البلدان بشأن حقول الطاقة في شرق المتوسط أيضا وادى النزاع إلى حشد عسكري خطير في المنطقة ومخاوف من نشوب صراع. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدت العلاقات بين اليونان وتركيا تصعيدا جديدا بعد إرسال أنقرة سفينة "عروج ريس" لاستكشاف الغاز إلى المياه التي تطالب بها اليونان جنوب جزيرة كاستيلوريزو اليونانية.

وتكون من الضغط على أنقرة، وجه وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس رسالة للنفوس الأوروبية لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع أوليفر فارلي طلبا فيها النظر في احتمال تعليق اتفاق الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

جبهات متعددة

ربما يستجيب الاتحاد لهذه الدعوة، فمسؤولون أوروبيون يتهمون أنقرة بعدم معالجة المخاوف الجادة بشأن هذا النزاع الدبلوماسي مع استمرار التطورات السلبية في سيادة القانون والحقوق الأساسية والسلطة القضائية داخل تركيا حتى أن مفاوضات الانضمام وصلت إلى طريق مسدود.

يدفع فشل عدد من الدول، في وقف تدفق فيه الهجرة غير النظامية وتساعد المد الشعبي، إلى تشديد سياسات اللجوء ببناء المزيد من الجدران. لكن المتابع الحصيف لما يحدث بين تركيا واليونان في هذه القضية الشائكة يعي تماما أن الجميع على أعتاب مرحلة أكثر تعقيدا في العلاقات الدولية كونها ستبني جدرانا دبلوماسية تجعل تركيا معزولة عن جيرانها وحتى عن دول أخرى من العالم، تتجاوز أزمة اللاجئين التي ظلت ورقة ابتزاز بيد الرئيس رجب طيب أردوغان لتحقيق مكاسب سياسية.

وخاصة داخل الاتحاد الأوروبي للدفع من أجل اتخاذ رد فعل أشد صرامة إزاء أعمال التنقيب عن الغاز الطبيعي، التي تقوم بها تركيا في مياه متنازع عليها في البحر المتوسط، وذلك بعد أن استأنفت أنقرة عمليات المسح.

الجدار اليوناني

لم تكن الجدران العازلة يوما فواصل إسمنتية فقط، بقدر ما هي حواجز نفسية وأيديولوجية تنتسب في انقطاع التيار الإنساني بين طرفي أي جدار، كما أنها تختزل الكثير من الأزمات والصراعات بين أطراف وصلت إلى طريق مسدود في ما يخص التوافق والتواصل.

وفي حالة الأزمة التركية - اليونانية يبدو أن هذا الحل هو الأنسب، فقد أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة اليونانية ستيلوس بيتساس، الاثنين الماضي، عن خطط لإضافة 26 كيلومترا في السياج الموجود ويبلغ طوله 10 كيلومترات في مشروع تبلغ تكلفته 63 مليون يورو. ومن المقرر أن يكتمل في نهاية أبريل المقبل.

ويأتي هذا التحرك بعد أن سُمّت أثينا تسويات أنقرة، ولذلك جنت مواجهات على الحدود خلال السنة الحالية بعد أن قالت تركيا إنها لن تقف في وجه المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بعد الآن، وحاول عشرات الآلاف العبور إلى اليونان.

وهناك سوابق على مثل هكذا خطوات، ففي المجر، أحد بلدان العبور الأساسية شيدت حكومة فيكتور أوربان اليمينية في سبتمبر 2015، جدارا شائكا يبلغ ارتفاعه أربعة أمتار على حدودها مع صربيا، التي يبلغ طولها 175 كيلومترا، كما بنت جدارا مماثلا على طول حدودها مع كرواتيا.

وأقدمت سلوفينيا على خطوة مماثلة بإقامة أسلاك شائكة على طول 150 كيلومترا على حدودها مع كرواتيا، وطلبت النمسا نفس التوجه بينما أثارت الجدار على حدودها مع سلوفينيا، ونفس الخطوة أقدمت عليها دول أوروبية أخرى كمقدونيا وبلغاريا واليونان وفرنسا.

ولكن كل تلك السياسات لم تكن أبدا مضرّة، بحسب المتابعين، مثلما فعلته تركيا اليوم مع اليونان، لأن الحسابات السياسية من وراء تلك الدوافع هي من

ساليونيك (اليونان) - تعترض معظم دول الاتحاد الأوروبي بشدة على انضمام تركيا له، ولها تبريرات لا حصر لها في هذا الجانب تبدو للمراقبين مقنعة، ومع تزايد حدة التوترات بين الجانبين على كيفية حل مشكلة اللاجئين وطموحات أنقرة في شرق المتوسط، يبدو من الواضح أن جدراننا سياسية بدأت تتشكل على نحو غير مسبوق.

وخلال السنوات الأخيرة، زادت الدول الأوروبية من إجراءات ردع المهاجرين وطالبي اللجوء سواء في دول المعبر أو في البلدان التي يرغبون في الاستقرار فيها وخاصة تركيا. ولدى المتابعين لطبيعة العلاقة بين الطرفين قناعة بأن أولى هذه الجدران ستبنيها اليونان، والتي لم تجد أي حل دبلوماسي مع الرئيس رجب طيب أردوغان سوى المضي في خطتها.



كوستاس كاتسوريس
خطوة اليونان ستفتح
مرحلة من العلاقات
السينة مع تركيا

وزادت الأنشطة التركية المثيرة للجدل مثل التنقيب عن الغاز شرق المتوسط وشراء نظام الدفاع الروسي أس-400 رغم عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) والعملية العسكرية في سوريا التي تستهدف الأكراد، من مسافة التباعد بين تركيا والاتحاد، وأوصلت العلاقات بشأن تحديات العلاقات الأوروبية التركية، إلى مستوى قياسي من التدهور.

لكن في خطوة ستعمل على تقييد الخيط الرفيع في العلاقات المتوترة بين أنقرة ودول المتوسط، قالت الحكومة اليونانية في وقت سابق من هذا الأسبوع، إنها أنهت خططها لبناء جدار على طول حدودها الشمالية الشرقية مع تركيا، متعلقة بالمخاوف من أن يسعى المهاجرون إلى تنظيم عمليات عبور جماعية إلى الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي.

ويفسر الصحافي كوستاس كاتسوريس هذه العملية بأنها ستفتح مرحلة جديدة من العلاقات "السينة" بين الجانبين، فاليونان وقبرص تمارسان ضغوطا شديدة عبر القنوات الدبلوماسية